مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٨٧٧

الثلاثاء، ٧ شباط/فبراير ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد يلتشينكو	(أوكرانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغاينوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	إيطاليا	السيد بياغيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد لورينتي سوليث
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي
	اليابان	السيد أكاهوري

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

تقرير الأمين العام الرابع عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2017/97)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

تقرير الأمين العام الرابع عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2017/97)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/97، التي تتضمن التقرير الرابع للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على السلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لإحاطة مجلس الأمن بشأن تقرير الأمين العام الرابع عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2017/97).

لقد أُعِدّ هذا التقرير بمساهمة من المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، وبالتعاون الوثيق مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وغيرهما من الجهات الفاعلة المعنية في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

يشدد التقرير على أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في موقف دفاعي عسكريا في مناطق عديدة، ولكن على الرغم من أن إيراداته والأراضي الخاضعة لسيطرته آخذة في التقلص، يبدو أن لديه أموالا كافية لمواصلة القتال. يعتمد التنظيم أساسا على الإيرادات المتأتية من الابتزاز واستغلال الموارد الهيدروكربونية والغاز، على الرغم من أن الموارد من هذه الأخيرة في تناقص. والدول الأعضاء تشعر بالقلق من أن تنظيم الدولة الإسلامية سيحاول توسيع مصادر الدخل الأخرى، مثل الاختطاف طلبا للفدية، وزيادة اعتماده على التبرعات.

ويتكيف التنظيم مع الضغوط العسكرية بطرق عديدة، كاللجوء على نحو متزايد إلى وسائل اتصال وأساليب تجنيد سرية، من قبيل استخدام الشبكة المظلمة والتشفير والأشخاص لنقل الرسائل. علاوة على ذلك، وسع التنظيم من مجال هجماته إلى البلدان المجاورة للعراق وسورية، مع مواصلة تشجيع أتباعه في أماكن أخرى أبعد من ذلك على شن الهجمات. وفي الوقت نفسه، فإن المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يغادرون العراق وسورية يعملون على زيادة خطر الإرهاب في بلدانهم الأصلية.

وقد ركزت التقارير السابقة المقدمة إلى مجلس الأمن عن التهديد العالمي للتنظيم على جنوب شرق آسيا واليمن

وشرق أفريقيا وليبيا وأفغانستان. وهذا التقرير الرابع يركز على أوروبا وشمال وغرب أفريقيا.

أولا، شن التنظيم، منذ إعلانه في عام ٢٠١٤ عن عزمه مهاجمة أوروبا، مجموعة من الهجمات في تلك المنطقة. وقد وجهت بعض هذه الهجمات من أفراد تابعين لتنظيم الدولة الإسلامية وقاموا بتيسيرها، في حين أن بعضها الآخر مكن تنظيم الدولة الإسلامية من شنه بتوفير التوجيه أو المساعدة أو أنها استوحيت من دعايته.

ثانيا، في حين أن الهجوم العسكري في ليبيا قد طرد تنظيم الدولة الإسلامية من معقله في سرت، فإن تهديد التنظيم لليبيا والبلدان المجاورة لا يزال قائما. ومقاتلوه – الذين يقدر عددهم من عدة مئات إلى ٣ ٠٠٠ – انتقلوا إلى أجزاء أخرى من البلد.

ثالثا، لقد زاد تنظيم الدولة الإسلامية وجوده في غرب أفريقيا والمغرب العربي، رغم أن التنظيم لا يسيطر على مساحات كبيرة من الأراضي في المنطقة. وما قد يرفع من مستوى التهديد إعلان إحدى الفصائل المنشقة عن المرابطين، بقيادة لحبيب بن علي الولاء لتنظيم الدولة الإسلامية، حسبما أفادت تقارير .

رابعا، تحاول جماعة بوكو حرام المنتسبة لتنظيم الدولة الإسلامية نشر نفوذها وارتكاب أعمال إرهابية خارج نيجيريا، وهي ما زالت تشكل تهديدا خطيرا، مع عدة آلاف من المقاتلين تحت تصرفها. ومع ذلك، فإنها تعاني من صعوبات مالية وصراع داخلي على السلطة، وقد انقسمت إلى فصيلين. كما ينوه التقرير الرابع ببعض التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء من خلال مجلس الأمن والجمعية العامة منذ التقرير الأخير.

فيما يتعلق بالتعاون الدولي وتبادل المعلومات، يبرز التقرير القرار ٢٣٢٢ (٢٠١٦) الذي يدعو الدول الأعضاء إلى النظر في وضع قوانين وآليات تتيح التعاون الدولي على أوسع نطاق ممكن في المجالات القضائية وإنفاذ القانون. ويشير التقرير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ١٩/٧١ المتخذ بتوافق الآراء في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي يرمي إلى مواصلة تحسين وتعزيز التعاون بين الإنتربول والأمم المتحدة. ووفقا لتقارير الإنتربول فقد زاد تقاسم المعلومات فيما بين الدول الأعضاء منذ ذلك الحين.

ويشير التقرير أيضا إلى القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦)، الذي يعترف بالصلة بين الاتجار بالبشر والعنف الجنسي والإرهاب وغيرها من الأنشطة الإجرامية المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ويدعو الدول الأعضاء إلى مقاضاة ومعاقبة الجناة. قامت بعض الدول، بمساعدة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة باتخاذ إجراءات خاصة للكشف عن ضحايا الاتجار في صفوف اللاجئين وملتمسي اللجوء.

يبرز التقرير بعض الإجراءات التي اتخذها الدول الأعضاء في أوروبا والمغرب العربي وغرب أفريقيا لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية. وفيما يتعلق بأوروبا، على سبيل المثال، يشدد التقرير على التحسينات في تبادل المعلومات والتعاون بين الدول بشأن التصدي للهجمات الإرهابية وتقليص سفر وعبور المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وعلى الرغم من أنه لا يزال يتعين القيام بالمزيد من العمل، بما في ذلك استخدام نظم المعلومات المسبقة عن المسافرين، يلاحظ التقرير أنه تم إحراز تقدم كبير في مكافحة تمويل الإرهاب على الرغم من التحديات المستمرة.

يلاحظ التقرير أيضا الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمنع ومكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك المشاريع الهادفة إلى جمع المعلومات بشأن التطرف والتدخل وزيادة الوعي بشأن هذه الظاهرة.

أما فيما يتعلق بالمغرب العربي وغرب أفريقيا، فيلاحظ التقرير أن الدول تعمل على حشد الموارد على الصعيد الإقليمي لمكافحة الإرهاب، وتحسين تبادل المعلومات بشأن

المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ويبرز التقرير أيضا أن بعض الدول، بدعم من الأمم المتحدة، تضع وتنفذ الاستراتيجيات لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. وتعمل حاليا بعض دول غرب أفريقيا على اتخاذ إجراءات بشأن مكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك من خلال التشريعات، على الرغم من أن التقرير يلاحظ أنه لم تتم محاكمة إلا القليل من حالات تمويل الإرهاب.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذ عدد من كيانات الأمم المتحدة خطوات إضافية لدعم جهود الدول الأعضاء من أجل مواجهة خطر داعش. فعلى سبيل المثال، يعمل حاليا مكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية على استعراض جميع عناصر خطة الأمم المتحدة لتنفيذ بناء القدرات من أجل وقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، بغرض تعديل الظاهرة المتغيرة. وتشمل تلك المشاريع الـ ٣٧ ”دورة حياة“ ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، بما في ذلك نزوعهم إلى التطرف، وسفرهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم إذا ما عادوا. ومن الجدير ذكره أنه تم تمويل الخطة بنسبة ٢٣ في المائة.

يوفر مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب المساعدة في مجال بناء القدرات إلى الدول الأعضاء من خلال عدد من المشاريع على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

على الصعيد العالمي، فقد تم إحراز تقدم بشأن مبادرة أمن الحدود، وتطوير برنامج أمن الحدود وإدارة المشاريع والحصول على معلومات مسبقة عن المسافرين.

أما على الصعيد الإقليمي، فقد واصل مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب تقديم المساعدة بشأن وضع استراتيجيات لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. كما واصل المركز جهوده الرامية إلى تحسين قدرة الدول الأعضاء في شرق وغرب أفريقيا على معالجة الاختطاف مقابل الفدية، والذي يمثل مصدرا محتملا للأموال بالنسبة للمجموعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية.

أما على الصعيدين الإقليمي والوطني، فتهدف مبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب إلى وضع برنامج متماسك ومنسق لبناء القدرات من أجل مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُحرز تقدم كبير في تنفيذ المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب، سواء في مالي، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وعلى الصعيد الإقليمي، أُحرز تقدم في إعداد المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب لمجموعة الدول الخمس في منطقة الساحل، على النحو الذي يتطلبه البيان الرئاسي S/PRST/2015/24 بشأن السلام والأمن في أفريقيا. واستمر أيضا مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في الأعمال التحضيرية للمشروع لتعزيز أمن الطيران في نيجيريا.

نشر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دليلا جديدا بشأن إدارة السجناء المتطرفين العنيفين ومنع تغذية نزعة التطرف التي تفضي إلى العنف في السجون. كما واصل المكتب تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بهدف تعزيز قدرات إنفاذ القانون في المطارات الدولية، كجزء من مشروع التخاطب بين المطارات. وتعاونت المديرية التنفيذية والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء لتعزيز التعاون القضائي بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وعقدت مشاورات تقنية مع نيجيريا تتعلق بالملاحقة القضائية، وإعادة التأهيل وإعادة إدماج الأشخاص المرتبطين بالمنظمات الإرهابية. وقام معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة بتنفيذ مشاريع في المغرب العربي بشأن منع التطرف العنيف وتدبر أمره، بما في ذلك في سياق السجون.

ومما لا جدال حوله أن الحاجة إلى وضع استجابات مستدامة ومنسقة للتهديد الخطير الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات والكيانات المرتبطة به. ويوجد ١٩ اتفاقية دولية تتعلق بمكافحة الإرهاب، فضلا عن الصكوك الإقليمية المتعلقة بالإرهاب الدولي وقرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. غير أنه يتعين علينا فعل المزيد، في الوقت الذي ما فتئت فيه الدول الأعضاء تواجه تحديات كبيرة في ضمان تعاون دولي فعّال.

إن تحسين استجابتنا له أهمية حاسمة في التصدي لنمو الإرهاب العابر للحدود الوطنية، بينما يتوسع تنظيم الدولة الإسلامية في ميدان شن الهجمات، ويغادر المقاتلون والإرهابيون الأجانب سوريا والعراق. وعلى الرغم من أن العديد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب يمكثون في منطقة الصراع، فإن العائدين أو الذين يتركون مناطق الصراع يمكن أن يشكلوا خطرا جسيما على البلد الأصلي أو على البلدان التي يسافرون إليها أو يعبرون منها، مثل جيران العراق وسوريا، فضلا عن بلدان في المغرب العربي.

حذر الأمين العام من أن الإرهاب يؤدي إلى تفاقم الصراعات ولا يستغرق كثيرا من الوقت لقدح شرر أي أزمة يمكن أن تغمر البلد أو المنطقة، بما تنطوي عليه من عواقب عالمية. فقد حض الدول الأعضاء على تكثيف الجهود الرامية إلى حسم النزاعات، بما في ذلك تلك المسؤولة عن الزيادة الهائلة في الإرهاب العالمي.

وإذ ننظر في ما يمكننا القيام به لكبح ودحر تنظيم الدولة الإسلامية، يجب علينا أيضا أن نكثف الجهود الرامية إلى منع وحسم الصراعات العنيفة التي تحفز على الإرهاب وتفاقمه. ويعزز بعضها البعض الآخر. وفي نهاية المطاف، فإن شيوع وتوطيد السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان من شأنهما أن يحرما على نحو أنجع الإرهاب من الأكسجين الذي يحتاج إليه للبقاء على قيد الحياة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

طلب ممثل أوروغواي الكلمة للإدلاء ببيان.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام، على إحاطته الإعلامية بشأن التقرير الرابع للأمين العام (S/2017/97) عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على السلم والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة ذلك التهديد.

يقدم التقرير بعض المعلومات المشجعة لنا، رغم أنه يعطينا أيضا سببا وجيها للقلق. ويسرنا أن نعلم أنه في أعقاب الهزيمة العسكرية التي مُنيت بها داعش في العراق وسوريا والتي ورد ذكرها في التقرير الثالث للأمين العام (S/2016/830)، تظل تلك الجماعة من الناحية العسكرية في حالة دفاعية في مختلف المناطق، ولا سيما في العراق وسوريا وليبيا وأفغانستان. أما الأخبار السيئة فهي أن الجماعة تبحث باستمرار عن سُبل جديدة للتكيف مع الظروف الجديدة وتحديث أسلوب عملها، بينما تواصل البحث عن ثغرات في المنظومات الأمنية للدولة وفي المنطقة الإقليمية.

أُبلغنا أيضا بأن نظم الاتصالات التوظيف لدى داعش تتجه نحو مزيد من الأساليب السرية، مثل ما يسمى بالشبكة المظلمة وتشفير الرسائل والرُسل. وعلاوة على ذلك، تنفيذها للهجمات باستخدام الخلايا الإرهابية المحلية أو بدعوة أتباعها إلى شن الهجمات في بلدان ثالثة. وكل هذا يشير إلى تنظيم القدرة على التصرف بدعم الشبكات عبر الوطنية، الأمر الذي يعطي بعدا جديدا إلى الهجمات التي تشنها ”الذئاب الوحيدة الزائفة“. إن تفكيك هذه الشبكات الإرهابية سيتطلب بذل جهود مشتركة ومنسقة تتجاوز عمل السلطات الوطنية،

وكذلك التعاون والتنسيق بين الدول على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي ذلك الصدد، نرحب بالعمل الذي قام به الإنتربول والوكالات الإقليمية من قبيل مكتب الشرطة الأوروبي.

وكما قال وكيل الأمين العام فيلتمان من فوره، إن هذا التقرير الرابع يركز على أوروبا والمغرب العربي وغرب أفريقيا ويبلغ عن المبادرات والمشاريع المختلفة التي تقوم بتنفيذها الأمم المتحدة في المجالات المختلفة، فضلا عن المنظمات الإقليمية وبعض الدول. ونحن على ثقة بأنها ستقدم تقارير جيدة ونشجعها على مواصلة العمل في ذلك المسار.

ونؤكد مجددا على اعتقادنا بأن التعاون والإجراءات المنسقة في المجالات المختلفة وعلى مختلف المستويات ضرورية لمكافحة مختلف أوجه ظاهرة الإرهاب المعقدة – شبكات تمويله واتصالات وأساليبه للتجنيد؛ وتدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب؛ ومراقبة الهجرة، ومشكلة العائدين، على سبيل المثال لا الحصر. ومع ذلك، نؤمن أيضا بأن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الدول. ولذلك السبب ندعم المبادرات الرامية إلى تقديم المساعدة التقنية والمالية إلى البلدان التي تفتقر إلى الوسائل اللازمة لمنع ومكافحة تلك الظاهرة المعقدة والمتغيرة، ولا سيما أكثر البلدان تضررا. كما ندعو جميع الدول إلى إبداء الإرادة السياسية الحقيقية لمكافحة الإرهاب ومصادر تمويله بدون غموض أو تلاعب بالألفاظ.

ونشعر بالقلق بصفة خاصة حيال الاستخدام المنهجي للعنف الجنسي بوصفه أسلوبا إرهابيا وحيال صلته بالإتجار بالبشر. وفي ذلك الصدد، نشيد باتخاذ القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) في العام الماضي. ويشير التقرير أيضا إلى تجنيد الأطفال على يد الجماعات الإرهابية والاعتداء الجسدي والجنسي الذي يتعرض له بعض المهاجرين وملتمسي اللجوء والنساء اللاجئات. وتستحق تلك الممارسات أشد إدانتنا، وهي مسائل نود أن نحصل على مزيد من المعلومات عنها.

وكنا مسرورين إلى حد معقول من المعلومات عن تدهور الموقف المالي لتنظيم داعش، لأنه بالرغم من التدهور، لا تزال لدى الجماعة ما يكفي من الموارد لمواصلة القتال وهي تدعو إلى أشكال جديدة للتمويل من أجل زيادة عدد عمليات الابتزاز والاختطاف، وبخاصة من خلال المنظمات غير الربحية والمواقع الشبكية لجمع الأموال.

ويساورنا القلق أيضا من استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة وزيادة استخدام شبكة الإنترنت وتكنولوجيات المعلومات لنشر الدعاية، وتحديد المجندين المحتملين وتحريض الأشخاص على ارتكاب الأعمال الإرهابية. وفي هذا الجانب الثاني، فإننا نشجع على زيادة التفاعل بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة ونشير مع شعور بالارتياح إلى المبادرة المشتركة لبعض الشركات الخاصة لإنشاء قاعدة بيانات للصور المقصود بها الترويج للإرهاب.

وقبل أن أختتم بياني، لا بد أن أؤكد على أنه يسرنا أن نعلم بأنه يجري أيضا بذل جهود لمنع ومكافحة التطرف المصحوب بالعنف وتغذية النزعة إلى التطرف. إن منع ومكافحة التطرف مهمة تقع على عاتق جميع أعضاء المجتمع الدولي. وبالرغم من أن بلدي ينتمي إلى منطقة من حسن الطالع أن خطر الإرهاب فيها ضئيل، فإننا ندرك أنه لا توجد دولة بمنأى عن الإرهاب.

وتعتقد أوروغواي أن في مصلحة الجميع أن تكون الأمم المتحدة محورا رئيسيا فيما بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. فالتعاون بين الدول والتضامن سيجعلانا أكثر فعالية في هذا الكفاح.

وأخيرا، يجب أن أشير إلى أنه على الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الإرهاب أن نضع في اعتبارها التزامات الدول، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل دولة بوليفيا المتعدد القوميات أخذ الكلمة للإدلاء ببيان.

السيد لورنتي سوليز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): (تكلم بالإسبانية): تشكر دولة بوليفيا المتعددة القوميات السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية بشأن التقرير الرابع للأمين العام (S/2017/97) عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد.

إن دولة بوليفيا المتعددة القوميات تؤكد مجددا على إدانتها الصريحة والمطلقة للأعمال الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها – بصرف النظر عن دوافع ارتكابها، وأينما وقعت وأيا كان مرتكبوها – إذ أنها اعتداء متعمد على السلام والأمن الدوليين وتمثل انتهاكات صارخة للقانون الدولي. وفي الوقت نفسه، نود أن نشدد على أنه ينبغي ألا يربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة.

ونشيد بتقييمات تقارير وكيل الأمين العام التي مفادها أن تنظيم داعش يشكل تهديدا غير مسبوق للسلام والأمن الدوليين وأنه قادر على التكيف بسرعة مع البيئة المتغيرة وعلى إقناع أو إلهام الجماعات الإرهابية المماثلة له في جميع أرجاء العالم بغية تسهيل وارتكاب أعمال الإرهاب.

ونقدر التركيز الإقليمي للأمين العام في هذه المناسبة، وبخاصة على مناطق أوروبا والمغرب العربي وغرب أفريقيا. وننظر مع شعور بالقلق إلى ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى بلدانهم الأصلية في أوروبا، فضلا عن النشر على شبكة الإنترنت لتصاميم للأجهزة المتفجرة المرتجلة. ومع أن تنظيم داعش أجبر على الخروج من مدن مثل سرت في ليبيا، فإنه لا يزال يهدد البلدان المجاورة في منطقتي المغرب العربي وغرب أفريقيا. كما ننوه بالجهود التي بذلتها بلدان تلك المناطق في سياق مكافحة الإرهاب من أجل التصدي للتهديد غير المسبوق الذي يمثله ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية للاستقرار والأمن الإقليميين. كما نشجع هذه البلدان على مواصلة إحراز التقدم وتنسيق جهودها في ذلك الاتجاه.

ويساورنا القلق بوجه خاص من حالة النساء والفتيات والفتيان، وملتمسي اللجوء واللاجئين. كما تود دولة بوليفيا الدولة بوليفيا المتعددة القوميات أن تشيد علنا بجهود وتضحيات وإنجازات شعوب العراق وسوريا وليبيا وجميع من هم على الخطوط الأمامية في مكافحة آفة الإرهاب في مناطق النزاع وعلى الصعيد الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالتهديد الذي يشكله تنظيم داعش للسلام والأمن الدوليين. ونشيد أيضا بالجهود التي بذلتها تركيا وإيران وروسيا في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بشأن سوريا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وبالجهود التي يبذلها السيد ستافان دي ميستورا. فتلك الجهود وجهت ضربة كبيرة لتقدم تنظيم الدولة الإسلامية وتمثل الأمل في تسوية النزاع عن طريق المفاوضات فيما بين الأطراف والمكافحة اللازمة لتنظيم الدولة الإسلامية.

وإذ نشيد بالدول الأعضاء على إسهاماتها الواردة في التقرير الرابع، فإن بوليفيا ترى أن علينا ألا ننسى الأسباب الجذرية لمشكلة الإرهاب وتطور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – وهي سياسات التدخل وتغيير الأنظمة. وإذا لم نتعلم تلك الدروس، سنكون محكوما علينا بتكرار التاريخ. وما كنا لنجلس هنا للتعامل مع هذه المسألة، ولشجب الحالة وفقدان أرواح أكثر من ١,٥ ملايين شخص، لولا غزو العراق، ولولا محاولات عدم الاعتراف بالحكومة السورية والإطاحة بعل والتخطيط لتدمير ليبيا. وفضلا عن ذلك، من المفارقة أن بعض الحكومات المسؤولة عن تلك السياسات هي نفسها التي ترفض الترحيب باللاجئين الذين هم ضحايا الإرهاب في مناطق النزاع.

إن دولة بوليفيا المتعددة القوميات تشيد مرة أخرى بالأعمال التي اضطلعت بها الأمم المتحدة للتخفيف إلى حد كبير من حالة ضحايا الإرهاب ولتعزيز أعمال الدول في مكافحة هذا التهديد للسلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠ .